

معهد الميراث النبوي

المنظوم من البيقونية

متن في مصطلح الحديث
لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الرمشي

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد بن محمد بن بازمول

حفظه الله

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى
- ١٤٣٧ \ ١٤٣٨ هـ -

مقرر الفصل الرابع

ضمن دروس معهد الميراث النبوي
تصميم وإعداد فريق صيانة السلفي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ
فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، أَلَا وَإِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ وَخَيْرُ
الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ
بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

أما بعد :

فلا زال الحديث موصولاً بمدارسةٍ " منظومة البيقوني " - رحمه الله
تعالى - في مصطلح الحديث ، وكان قبل ذلك اللقاء في ندوةٍ علمية ،
سلفية واضحة ، مباركة - بإذن الله تعالى - بعنوان : تعليق أو " **تعليقات على كتاب الإمارة من صحيح الإمام مسلم** " ، في دولة
الكويت ، لدى مشايخ الكويت - حفظهم الله تعالى - ، وكانت ندوة
علمية مفيدة جداً - جزاهم الله خيراً - فأحبت أن يأخذ الإخوة من
الطلاب والطالبات قسطاً من الراحة قبل اللقاء ، و أحثَّ إخواننا من
الطلاب والطالبات ، على الاستماع لمثل هذه الندوات المفيدة
العلمية ، لما فيها من فوائد ونكت ولطائف وتنبيهات ، على دقائق
أمر قد تخفى على طالب العلم ، وهذا أمرٌ أنا لاحظته واستفدت منه
كثيراً ، أعني أن مشايخ الكويت - جزاهم الله خيراً - ومعهم الشيخ
عادل منصور ، والشيخ خالد عبد الرحمن ، والشيخ أبو الفضل اللبي
، والشيخ رزيق القرشي ، والشيخ محمد بن رمزان ، وغيرهم من
المشايخ - جزاهم الله خيراً - دائماً يحرصون على أمر وهو: تصحيح
المفاهيم ، ولفت النظر الى أخطاء في السلوك أو المنهج عند بعض
الناس ، إذ قد يظنُّ الظَّانُّ أن هذا المسلك صحيح ، وأن هذا المسلك

منسوب للمنهج السلفي ، ولكن في حقيقة أمره إنّما هو مسلك ليس بصحيح ، وليس بمسلكٍ عليه الدليل - فجزاهم الله خيرا - كم وكم استفدتُ أنا شخصياً منهم في هذا الجانب ، على مثل هذه التنبيهات ، والمسلم حريص على ما ينفعه كما أمر بذلك النبي -صلى الله عليه وسلم - (**إِخْرَصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ ، وَلَا تَعْجِزْ**) (1)

طيب قال الناظم - رحمه الله تعالى - :

(**مَعْنَعُنْ**) **كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ** (**وَمُبَهَمٌ**) **مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ**

في هذا البيت تناول الناظم - رحمه الله تعالى - حكم السند ، لما يقول فيه الراوي : عن فلان ، مثل مثلاً : مالك عن نافع عن ابن عمر ؛ فهذه يقال لها المعنعن ؛ أي عن فلان عن فلان .

طيب ؛ مرّ معنا ما سبق ، من قول الناظم - رحمه الله تعالى - مبيناً لشرط الحديث الصحيح ، حين قال :

أَوْلُهَا (الصَّحِيحُ) وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ

وأيضاً بيّن الناظم فيما سبق ، أن الاتصال :

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَ(الْمُتَّصِلُ)

فإذا قال الراوي : حدثنا فلان ، سمعت فلان ، هذا كما سبق متصل ، وواضح في أنه سمع منه ؛ لكن لما يقول فلان عن فلان ؛ هذا يسمى :

السند المعنعن .

طيب ؛ هنا أريد أن أبين لكم الفرق بين قول : **"حدثنا فلان"** ، وبين قول : **"عن فلان"**

(1) أخرجه مسلم

قال أهل العلم : " لما يقول حدثنا فلان ، سمعت فلان ؛ فهذا صريح ونصّ في السماع ، لا يحتمل أي أمر آخر " ؛ ولكن وهنا الفرق ، لما يقول مثلا : عن فلان ، يحتمل أنه سمعه منه ، ويحتمل أنه سمعه بواسطة أخرى عن هذا الشيخ ، ومن هنا جاء ما يُعرف عند العلماء بحكم السند المعنعن وأن فيه تفصيلا .

- ما هو هذا التفصيل ؟

قالوا : " إذا كان الراوي الذي يقول عن فلان غير معروف بالتدليس والإرسال الخفي فقوله عن فلان كقوله : سمعت فلانا ؛ يُحمل على الاتصال ، وإذا كان الراوي معروفا بالتدليس فقوله عن فلان ؛ محمول على الانقطاع . "

- ما معنى التدليس ؟

سيأتينا - إن شاء الله - من قول الناظم ولكن أبيّنه لكم هنا سريعا ثم لما يأتي في محله أذكر لكم أحكامه .

التدليس : أن الراوي يوهم السامع أنه قد سمع من هذا الشيخ بكلمة تحتمل السماع وغير السماع ؛ وهي " عن " أو أن فلانا قال ؛ ولذلك يقال **السند المعنعن والسند المؤنأ** .

أمّا المعنعن : عن فلان عن فلان .

وأمّا المؤنأ : أن فلانا قال أن فلانا قال ؛ فإذا كان الراوي مدلسا يأتي بلفظة عن ، السامع الذي لا يعرف أن هذا مدلسا يظن أنه قد سمع منه ، ومن هنا اشترط المحدثون في السند المعنعن أن لا يكون الراوي معروفا بالتدليس ، أو موصوفا بالتدليس ؛ فإذا كان الراوي غير موصوف بالتدليس حُمِلَ على الاتصال .

- ما معنى الاتصال ؟

ما سبق ؛ أن يكون التلميذ سمع من الشيخ ، وأمّا إذا كان الراوي موصوفا بالتدليس فهنا إذا قال عن فلان ؛ فيُحمل على الانقطاع حتى يتبين أو يصرّح في طريق أخرى أنه سمع منه ، قد يسأل سائل يقول :

- كيف أعرف هذا الأمر ؟

- أولا : كيف أعرف أن هذا الراوي مدلس ؟

- ثانيا : كيف أعرف أنه صرح بالتحديث في إسناد آخر ؟

فالجواب : أمّا كيف تعرف أن هذا الراوي مدلس ؟

فقد كفاك العلماء المؤنّة والكلفة فألفوا لك مؤلفات جمعوا فيها أسماء الرواة المدلسين ؛ ومن أفضلها وأشهرها عند العلماء " طبقات المدلسين " للحافظ بن حجر المعروف باسم " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس " ، فإذا جاءني الراوي أنظر في طبقات المدلسين هل هو مدلس أم لا ، و ستأتينا - إن شاء الله - في التدليس أحكامه - بإذن الله تعالى -

لكن الذي يهمنا الآن في المعنعن أن نفهم جميعا أن الراوي إذا عنعن لا يخلوا من حالتين :

- إمّا أن يكون سالما من وصف التدليس فيُحمل قوله عن فلان عن فلان على الاتصال .

- وإمّا أن يكون الراوي موصوفا بالتدليس فيُحمل قوله عن فلان عن فلان على الانقطاع حتى يتبين الاتصال - طيب -

- السؤال الثاني الذي قلنا كيف نعرف أن هذا المدلس صرح بالسماع فقال سمعت أو حدثنا في سند آخر ؟

هذا عن طريق تخريج الحديث ودراسة الأسانيد بأن تبحث عن الحديث مثلا في مسند أحمد وفي سنن أبي داود ، و مثلا في الترمذي فقد يكون في أحد هذه المصادر صرح بالسماع ، يكون المدلس صرح بالسماع ؛ وهذا ما ينص عليه العلماء غالبا عند دراسة الأسانيد ، ومن أراد الأمثلة على ذلك فليقرأ في " سلسلة الأحاديث الصحيحة " للإمام الألباني - رحمه الله تعالى - وفي تخريجات الحافظ بن حجر - رحمه الله تعالى - وغيرهما من أهل العلم ، فتجد يقول : " فلان مدلس وقد عنعن إلا أنه صرح بالسماع عند الترمذي أو عند أحمد أو عند فلان " .

طيب ؛ ثم بين الناظم - رحمه الله تعالى - مسألة أخرى ؛ انتهينا الآن من **السند المعنعن** ، وقلنا أيضا يقال له **المؤنان** ، إذا قال : أن فلانا قال أن فلانا وهكذا..

ثم قال :

(وَمُبَهَمٌ) مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ

المبهم : يعني الذي لم يذكر اسمه ، أبهمه ؛ بمعنى أخفاه ، كأن يقول مثلا عن رجل ، أو أن يقول عن فلان ، هكذا يقول عن فلان ولا يُسَمِّه .

المبهم ، المبهم نوعان :

- مبهم السند .

- ومبهم المتن .

يعني إمّا أن يقع قول عن فلان أو عن رجل في السند ؛ في أثناء طبقات السند ، وإمّا أن يكون عن رجل في أثناء القصة ، في الحديث ، كأن يقول مثلاً : جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله كذا وكذا وكذا .. الآن هذا الرجل لم يُذكر اسمه ؛ فهذا مبهم .

- السؤال هنا : ما حكم الإبهام ؟

نقول كما قال العلماء : **المبهم** إذا كان في السند ، من التابعين أو أتباع التابعين أو من بعدهم ضعيف .

- لماذا ؟

لأننا لا نحكم للحديث بالحُسن أو الصحة إلا إذا كان الراوي عدلاً تامّ الضبط أو خفيف الضبط .

- لكن لما يقول عن رجل إيش حاله ؟

- ما نعرف هل هو ضابط ؟ أم غير ضابط ؟

- هل هو عدل أم غير عدل ؟

فالمبهم لا يُعرف حاله ؛ فمن ها هنا كان الإبهام سبباً لضعف الرواية.

طيب ؛ أحياناً يأتي ابن سيرين أو غيره من التابعين فيقول عن رجل من أصحاب محمد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : كذا وكذا..

- ما حكم الإسناد؟

نقول إذا كان الإسناد متصلًا ورجاله ثقات ووقع الإبهام في اسم الصحابي ؛ فهو إسناد صحيح .

- لماذا؟

لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - كلهم عدول ، الصحابة كلهم عدول ؛ سواء ذُكرت أسماءهم أو لم تُذكر أسماءهم ، يكفي أن يقول عن رجل صحب النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ فهذا إسناد صحيح . والإبهام في اسم الصحابي لا يضر ، لأننا كما قال أهل العلم : نقول بأن الصحابة كلهم عدول ، وليس فيهم راوٍ ضعيف ، ليس في الصحابة راوٍ ضعيف أو مجهول كلهم عدول ثقات -رضي الله عنهم وأرضاهم-. طيب ؛ هذا المبهم في السند .

- والمبهم في المتن ما حكمه ؟

الإبهام في المتن لا يضر .

- لماذا؟

لأننا نحتاج لمعرفة عدالة الراوي وضبطه ؛ لأنه ينقل هذا الخبر ، فإذا كان اسم الرجل المبهم في نفس الخبر ، فهو ليس بناقل ؛ هو نُقل عنه ؛ وبالتالي لا يضرنا عدم معرفتنا بمن هو .

أحيانا يكون الإبهام في حديث ، وهنا واضح أن هذا صحابي وفيه ما سبق ، وأحيانا يكون الإبهام في قصة مع صحابي مع التابعين ، كأن يقول مثلا ابن سيرين ، أو كما حصل في قصة أبي هريرة - رضي الله عنه - لما حدث بحديث :

(إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ - أَوْ يَدِيهِ فِي الْإِنَاءِ -
فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا) (2)

فقال له رجل وهذا الرجل من التابعين لكنه مبهم : رأيت لو كان كذا وكذا.. فرماه أبو هريرة بالحصى ، وقال : " **إجعل رأيت عند ذاك الكوكب** " فهنا هذا الرجل تابعي لكن لم نعرف اسمه .

- **ولكن هذا الرجل وقع في السند أم في المتن ؟**

وقع في المتن - طيب -

- **هل يضر كونه مُبهِمًا ؟**

الجواب : لا ، لا يضر

- **لماذا ؟**

لأنه ليس ناقلًا للخبر هو منقول عنه ما حصل ، فإذا كان الإبهام في المتن وفي الخبر المنقول فإنه لا يضر

- **لماذا ؟**

لأن نحتاج إلى معرفة عدالته وضبطه ؛ إذا كان ناقلًا للخبر ، أما كونه منقولًا عنه فلا يلزم ، ومع ذلك فإن العلماء - رحمهم الله تعالى - ألفوا كتبًا جمعوا فيها كثيرا من الأحاديث المبهمة ، التي وقع الإبهام فيها في السند أو في المتن فبينوا ما وقفوا على ذلك عن طريق تتبع الروايات ، فمن الكتب في ذلك " **كتاب الغوامض والمبهمات** " للأزدي

(² متفق عليه

، و " كتاب الأسماء المبهمة للأنباء المحكمة " للخطيب البغدادي ،
و " كتاب غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في المتون الأحاديث
المسندة " لابن بشكوال الأندلسي ، ومن أجمعها ؛ أعني من أجمع
الكتب التي ألفت في المبهمات كتاب الحافظ العراقي - رحمه الله
تعالى - ، وأذكر أنّ اسمه " المستفاد من مبهمات المتن والإسناد " ؛
وهو مطبوع في ثلاث مجلدات مع حواشيه ، فإذا ؛ - بارك الله فيكم -
هذه الكتب فائدة معرفتنا لها أنه إذا جاءنا حديثٌ فيه إبهام يمكن أن
نجد في هذه الكتب هذا الحديث فيبين لنا من هو هذا المبهم .
وأيضاً شَرَّاحُ الحديث كالحافظ ابن حجر في " فتح الباري شرح
صحيح البخاري " ، والمباركفوري في " تحفة الأحوذني شرح سنن
الترمذي " وغيرهما شَرَّاحُ الحديث إذا جاء الحديث فيه راوٍ مبهم
اهتموا أن يُبينوا من هذا المبهم ، فيقولون : " قوله عن فلان هو
فلان ابن فلان " فيبينون اسمه - طيب -

- هل ممكن أن يقفوا على كل من أبهم في المتن أو الإسناد ؟

الجواب : لا

كثيراً ما يقول الحافظ ابن حجر : وهذا المبهم المذكور في القصة
جهدت أن أقف على اسمه فما استطعت ، فأحياناً لا يستطيع العلماء
أن يقفوا على اسم هذا المبهم ، وكما سبق إذا كان في المتن والخبر لا
يضر ، وأما إن كان في الإسناد فإن كان في طبقة الصحابة فلا يضر ،
وأما إن كان في طبقة التابعين فما بعدهم فإنه يُحكم به على السند
بالضعف ، ما سبب الضعف الجهل بحال هذا الراوي المبهم من جهة
العدالة ومن جهة الضبط.

طيب؛ العلماء يقولون هناك راوٍ مجهول فهل الراوي المجهول هو

المُبهم ؟ نقول : لا
المُبهم: الذي لم يُذكر اسمه ، وعدالته وضبطه أيضا مجهولة كما
سبق ؛ كأن يقول : عن رجلٍ عن امرأةٍ ، كأن يقول مثلا : عن فلانٍ
ولا يُسمِّ ، وأما المجهول فيُذكر اسمه ، ولكن لا يُعرف هل هو
ثقة وعدل أم أنه مجروح ، فلا يوقف فيه على جرح ولا على تعديل ،
فلا يوقف فيه على جرح ولا تعديل ؛ مثلا على سبيل المثال : رجل
مثلا إسمه " عبد الله بن محمد البصري " فيبحث العلماء عن الجرح
والتعديل فيه فلا يجدون فيقولون فلانٌ مجهول .

إذا ؛ الفرق بين المجهول والمبهم : أن المبهم لا يذكر اسمه وأن
المجهول يذكر اسمه . -طيب - المبهم والمجهول يتفقان في أمر وهو
عدم العلم بالضبط والعدالة
- طيب -

- أيهما أشد ؟ المبهم أم المجهول ؟

المبهم ؛ إذا هذا الفرق بينهما
ومن المسائل التي ذكرها العلماء في المبهم ؛ ما يعرف بالتعديل على
الإبهام ، مثلا : الشافعي - رحمه الله تعالى - وهو الإمام الشافعي
يقول : "حدثني من أثق به عن فلان عن فلان" ، هنا قوله : حدثني
من أثق به ؛ هذا يعرف بالمبهم.

- لماذا ؟

لأنه لم يذكر اسمه ؛ فهذا يقال له المبهم

- طيب -

- هل يقبل ، هل تقبل الرواية ؟

الجواب : لا ، لا تقبل .

- لماذا ؟

قال العلماء : لأنه احتمال أن يكون ثقة عند الشافعي ولكنه ضعيفا عند غيره ، فإذا سمّاه نعرف ، وهناك راوي قال الشافعي : **" حدثني من أثق به "** ، فلما اكتشف العلماء اسمه ووقفوا على اسمه وهو " الأُسلمي " وجدوا أنه ضعيف ، شديد الضعف ، فإذا كان هذا الإمام الشافعي مع إمامته لم يُقبل قوله : **" حدثني من أثق به "**

- فكيف بغيره من الرواة ؟

ولذلك بعض الناس يخطيء ؛ فإذا وجد في السند " حدثني الثقة " ، أو " حدثني من أثق به " قال : خلاص هذا الآن ثقة ؛ وهذا خطأ ، لماذا خطأ ؟ ، لأن العلماء يقولون : هذا مبهم ، لا يعرف بجرح ولا تعديل ، وإن قال حدثني الثقة وظاهره التعديل ، لكن لا ندري قد يكون ثقة عنده وضعيفا عند غيره ، فمن هاهنا كان لابد من التصريح بالاسم ، ومن هاهنا حكموا برد

قول الراوي : **"حدثني الثقة"** أو **"حدثني من أثق به"** ، فتأملوا
هذا - بارك الله فيكم - وتنبهوا له .

قال الناظم - رحمه الله تعالى - :

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلَا) وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلَا)

هذا عند علماء الحديث نوع يقال له العالي والنازل ، حتى نفهم هذا
النوع أقربّه لكم بما يلي : وتأملوا معي

الآن مثلا ، على سبيل المثال : الإمام البخاري - رحمه الله تعالى -
يروى غالبا في الصحيح بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم -
خمس أو ست رواة ، مثلا حديث **(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) (3)**

هيا انظروا : يرويه البخاري عن الحميدي هذا واحد ، والحميدي
يرويه عن سفيان بن عيينة هذا اثنين ، سفيان بن عيينة يرويه عن
يحيى بن سعيد هذا ثلاثة ، يحيى بن سعيد يرويه عن محمد التيمي هذا
أربعة ، التيمي يرويه عن علقمة هذا خمسة ، علقمة يرويه عن عمر
- رضي الله عنه هذا ستة ، وعمر يرويه عن النبي ، فبين البخاري
وبين النبي كم راوي ؟ ، ست رواة ، بين البخاري وبين النبي ، ست
رواة .

طيب ؛ الآن عمر صحابي - رضي الله عنه - ، طيب ؛ علقمة تابعي ،
ومحمد التيمي تابع التابعي ، ويحيى بن سعيد تابع تابع التابعي ، وابن
عيينة وهكذا ، البخاري يصير تابع تابع تابع التابعي .

- كم طبقة ؟

⁽³⁾ رواه البخاري ومسلم في صحيحهما

هنا مثلا ست طبقات أو خمس طبقات إذا أخرجنا الصحابي ، مثلا
هنا الآن مثلا بين البخاري وبين النبي ست رواة ، أنظروا البخاري يروي
حديثا في الصحيح هكذا ؛ قال البخاري : حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ يَقْلُ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنْ
النَّارِ) (4) .

الله ، انظروا ! البخاري الآن يروي عن مكِّي شيخه ، ومكِّي هذا معمر
طال عمره ، فأدرك التابعين وهو يزيد بن عبيد هذا تابعي وأيضا عمر
قليلا ، ويزيد يروي عن سلمة بن الأكوع إذا ؛ مكِّي عن يزيد عن سلمة
بن الأكوع .

- كم بين البخاري وبين النبي ؟

ثلاثة رواة ، سلمة صحابي ، ويزيد تابعي ومكِّي تابع التابعي فيصير
البخاري كأنه تابع تابع التابعي

- من فين جاءه هذا ؟

من إدراكه لشيخ طالت عمرهم فقلت الوسائط بينهم وبين النبي
صلى الله عليه وسلم وللرواة ، فهنا يروي البخاري بينه وبين النبي -
صلى الله عليه وسلم - ثلاث رواة ؛ وهذا ما يسمى بثلاثيات البخاري

⁴ (انْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ ، فَرَوَاهُ فِي الْعِلْمِ مِنْ صَحِيحِهِ (109) ، عَنْ مَكِّيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنَ
الثَّلَاثِيَّاتِ .

- لماذا سمي ثلاثي ؟

لأنه بين البخاري وبين النبي -صلى الله عليه وسلم- ثلاث رواة ، وقد

جمعها المقدسي في كتاب مطبوع بعنوان " **ثلاثيات البخاري** " ، وهذا يسمى علوً، وكأن البخاري أدرك زمن أتباع التابعين ، فالبخاري - رحمه الله تعالى - هنا يقال له في السند الثلاثي قد علا أو حصل له العلو .

هياً ! الآن نطبق كلام البيهقي ، يقول :

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ - يعني قلت رجال السند - **(علا)**

السند الأول : (**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**) ست رواة .

السند الثاني : ثلاث رواة .

- فإذا أيهما العالي ؟

السند الذي فيه ثلاث رواة ،

- لماذا ؟

لأنه قل عدد رواته .

وَضِدُّهُ - أي عكسه - **ذَاكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلَا)**

يعني النازل هو الذي يكون بينه وبين النبي رواة كثير ، أحيانا يكون بين البخاري وبين النبي سبعة رواة ، أحيانا يكون بين النسائي وبين النبي -صلى الله عليه وسلم- إحدى عشر رجلا ؛ فهذا يسمى نازل ، لماذا

سُمي نازل لأنه كثر عدد الرواة ، فيصير النَّسائي في هذا الحديث تابع تابع ، تابع ، تابع ، تابع ، تابع ، تابع ، تابع ؛ فهذا يسمى عندهم بالعالِي والنازل ، فإذا العالِي ما قل عدد رجاله بالنسبة لزمن الراوي ؛ يعني البخاري توفي سنة مائتين تقريبا وستة وخمسين أو في الحدود هذه مثلا ، فالغالب أن يكون بين البخاري والنبِي خمس رواة ست رواة ، فكونه يروي بينه وبين النَّبِي ثلاث رواة هذا عَالِي ،

لكن مثلا الإمام مالك يروي عن نافع عن ابن عمر ، الإمام مالك توفي -رحمه الله تعالى - أقل من المائتين ، فهنا سنده بالنسبة للرواية هو سند صحيح ، ولكن العدد هو المتوقع ، يكون بينه وبين النبي راويان فإذا ؛ هذا ما يسمى بالعالِي والنازل ، وقد اهتم العلماء -رحمهم الله تعالى - بجمع هذه الثلاثيات .

مالك - رحمه الله تعالى - قد يروي في الموطأ بينه وبين النبي ثلاثة أو أحيانا أكثر ، فهنا يكون بينه وبين النبي -صلى الله عليه وسلم - اثنان هذا يعتبر علو بالنسبة لذلك السند

- طيب -

هناك مؤلفات ألفت في العالِي والنازل منها كتاب :

" **مسألة العلو والنزول** " لابن طاهر المقدسي ، وهو مطبوع في رسالة صغيرة ، وفي كتب الإجازات والمشِيخات يهتمون كثيرا بالعلو والنزول ، وفي عصرنا اليوم ممكن أن يحصل العلو والنزول ، فمثلا الشوكاني - رحمه الله تعالى - أغلب الروايات الموجودة وكثير منها يكون الشيخ المعاصر بينه وبين الشوكاني أربع رواة أو خمس رواة ، و يوجد بعض المشايخ بينه وبين الشوكاني راويان ؛ فهذا يعتبر علو .

وذلك أن العلو عند العلماء نوعان :

علو مطلق : وهو القرب من النبي - صلى الله عليه وسلم- بقلة عدد الرجال .

وعلو نسبي : أي بالنسبة لكتاب ، أو بالنسبة لإمام ونحو ذلك ، فالمهم أنه يمكن تحقق هذا العلو حتى في هذه الأعصار .

ثم قال الناظم :

وَمَا أَضْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفَعْلٍ فَهُوَ "مَوْقُوفٌ" زَكْنُ

هذا قد مر معنا في الدرس الماضي ثم قال - رحمه الله تعالى - :

"وَمُرْسَلٌ" مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ وَقُلُّ "غَرِيبٌ" مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

أما قوله : **وَقُلُّ "غَرِيبٌ" مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ** ؛ هذا مر معنا .

وأما قوله **"وَمُرْسَلٌ"** ؛ فهذا من المصنف أو من الناظم شروع في بيان الحديث المنقطع وأنواعه .

وقبل أن ندخل في كلام الناظم أحب أن أقدم هذه مقدمة ؛ ذكر علماء الحديث أن الانقطاع نوعان .

- ما معنى الانقطاع ؟

يعني عدم الاتصال ، أن يكون التلميذ لم يأخذ من هذا الشيخ ،

فذكر العلماء أن الانقطاع نوعان :

- انقطاع ظاهر .

- وانقطاع خفي .

سؤال : ما معنى انقطاع ظاهر ؟ وما معنى انقطاع خفي ؟

جواب :

الانقطاع الظاهر : معناه أنه يُعلم بالنظر إلى وفاة وولادة الراوي والمروي عنه ؛ فمثلا يكون هذا التلميذ ولد سنة مئة وثمانية وتسعين ، ويكون هذا الشيخ توفي مثلا في نفس السنة ، أو قبلها ، أو بعدها بقليل ، فهنا هذا التلميذ لم يسمع من هذا الشيخ ؛ فهذا يسمى " **انقطاع ظاهر** " ، قال العلماء : " **ويسمى ظاهرا لأننا يمكننا أن ندرك الانقطاع بمجرد النظر بين ولادة ووفاة الراويين** " .

فمثلا : يأتينا التابعي يروي عن النبي هذا انقطاع ؛ لأن التابعي لم ير النبي - صلى الله عليه وسلم - ، يأتينا مثلا تابع تابع تابع يروي عن التابعي ؛ هذا انقطاع

- لماذا ؟

لأنه لم يدرك التابعين .

طيب ؛ هذا **الانقطاع الظاهر** .

- الانقطاع الخفي ما هو؟

الانقطاع الخفي : هو الذي لا يُدرك بسبب الولادة والوفاة ونحوها ؛ وإنما يُدرك بمعرفة أن هذا الراوي لم يسمع من هذا الشيخ .

- يعني كيف ؟

أحيانا يكون الراوي الذي يقول عن فلان كلاهما في نفس الزمن ؛ يعني مثلا على سبيل المثال ، قد يوجد عالم مثل الشيخ العثيمين - رحمة الله عليه - كان في هذا القرن وكان يوجد بعض المسلمين في مصر ، في ليبيا ، في الجزائر ، في المغرب ، في اليمن ، في العراق ، في الشام في أي بلدة أخرى ما قدم إلى السعودية ، أو قدم ولكن ما رأى الشيخ العثيمين ، وهذا يروي عن العثيمين مثلا ؛ فيقول عن العثيمين ، فهنا لو نظرنا من ناحية التاريخ اجتماعا في نفس العصر ؛ ولكن لم يلقه ولم يسمع منه ؛ فهذا انقطاع .

- ولكن ظاهر؟

لا ، لأنهما متعاصران كانا في زمن واحد ؛ ولكنه خفي يحتاج إلى النظر في أقوال العلماء ، والنظر في سيرة الراوي ونحو ذلك .

يعني مثلا يقولون : " فلان ما خرج مثلا من مصر " ، والراوي عنه يقولون : " ما دخل مصر " ؛ فهنا ندرك من الترجمة أنه لم يسمع منه ، مع أنهما في الظاهر في عصر واحد ، في زمن واحد . وهذا الانقطاع الخفي سيأتينا - إن شاء الله - أنواعه .

طيب ؛ الانقطاع الظاهر أربعة أنواع :

المرسل ، والمعلق ، والمعضل ، والمنقطع .
طيب ؛ سيأتينا - إن شاء الله - تنبيه.

- ما الفرق بين الانقطاع العام والانقطاع الخاص هنا ؟

الانقطاع الذي هو الظاهر والخفي :
هذا الانقطاع العام .

وأما الانقطاع المنقطع في الظاهر ؛ هذا مصطلح خاص سيأتينا - إن شاء الله - .

طيب ؛ والانقطاع الخفي نوعان :

- الإرسال الخفي .

- والتدليس .

إذًا ؛ الآن نأخذ النوع الأول ؛ وهو الإرسال ؛ " المرسل " ، " المرسل " قال الناظم : " وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ .

طيب ؛ قبل أن ندخل في كلام الناظم ، العلماء قالوا : " المرسل هو قول التابعي قال النبي - صلى الله عليه وسلم - . "

- ولماذا يعتبر المرسل ضعيفا ؟

الجواب : لأن التابعي ما سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - سمع بواسطة ؛ هذه الوساطة يَحْتَمَلُ أن تكون صحابي ، وتَحْتَمَلُ أن يكون تابعي ، ثم التابعي يَحْتَمَلُ أن يكون سمع عن صحابي ، ويَحْتَمَلُ أن يكون سمع عن تابعي .

فإذًا ؛ سبب ضعف المرسل الجهل بالوساطة ، لا لكونه الصحابي فقط سقط ؛ لأنه لو سقط فقط من الإسناد الصحابي ؛ فهو إسناد صحيح ؛ ولكن لاحتمال أن يكون الساقط تابعي ولا نعرف حاله من جهة العدالة ، ومن جهة الضبط ؛ فيكون ضعيفا للجهالة .

طيب ؛ الناظم هنا قال :

" وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ

- هل معناه أن المرسل فقط ضعيف لسقوط الصحابي ؟

الجواب : لا ، الناظم صَوّر لك صورة المرسل ، أن يقول التابعي : " قال النبي - صلى الله عليه وسلم - . "

وبعض العلماء قال : " قول الناظم : "وَمُرْسَلٌ" مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ " فيه إشكال ؛ لأنه لو كان فقط الصحابي سقط كان السند صحيحا ؛ لكن إذا فهمنا النص على ما سبق وأن مراده أن صورة المرسل في الظاهر سقوط الصحابي وقول التابعي قال النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ فكلامه مستقيم كما سبق .

وقد وجد العلماء أن التابعين روى في طبقة واحدة ستة من التابعين بعضهم عن بعض ، وقد أَلّف الخطيب البغدادي رسالة في ذلك وهي مطبوعة ، فروى تابعي عن تابعي عن تابعي عن تابعي عن تابعي عن صحابي عن النبي ، فها هنا يحتمل أن يكون التابعي روى عن الصحابي ولو كان ذلك كذلك فقط هو الصحابي الساقط لكان السند صحيح ، ويحتمل أن يكون التابعي روى عن تابعي ، وهذا التابعي لا نعرف عدالته ولا ضبطه ، فمن ها هنا كان الإسناد عند العلماء ضعيفا

- لماذا ؟

للجهل بحال هذا التابعي ، وقد يروي هذا التابعي عن صحابي ، أو يروي عن تابعي آخر ، وهكذا كما قال الحافظ بن حجر في " الزهة " وقد يكون هذا التابعي ثقة ، وقد يكون ضعيفا ، وهكذا من التسلسلات .

فإذًا ؛ الخلاصة : سبب ضعف المرسل ؛ الانقطاع ، والجهل بحال الوسطة جرحًا وتعديلا .

وقد ألف العلماء في الأحاديث المراسيل ، وهناك كتاب " المراسيل " لأبي داود وهو مطبوع ، وأيضا بين العلماء طبقات الرواة ، فقالوا " هؤلاء صحابة ، وهؤلاء تابعون . "

- لماذا؟

حتى نعرف الاتصال من الانقطاع - بارك الله فيكم - .
ثم بعد ذلك بين الناظم - رحمه الله تعالى - أنواع الانقطاعات الأخرى في قوله :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ "مُنْقَطِعٌ" الْأَوْصَالِ

إلى آخر كلامه - رحمه الله تعالى - في هذا ، ولا مانع أن نأخذ هذا البيت ونقف معه ونختم به ، فقال :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ "مُنْقَطِعٌ" الْأَوْصَالِ

طيب ؛ هنا أبين فائدة سبقت معنا ؛ ولكن أنص عليها :

اعلموا - بارك الله فيكم - ، أن المنقطع نوعان ، أو تعريف الانقطاع ، أو أن الانقطاع عند المحدثين نوعان :

انقطاع عام : يشمل **الظاهر والخفي** ، ويشمل ما تحتها من المرسل ، والمعلق ، والمعضل ، والمنقطع ، ويشمل المدلس ، والمرسل الخفي ؛ هذا يسموه الانقطاع العام .

وهذا هنا هو مراد الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله :

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ "مُنْقَطِعٌ" الْأَوْصَالِ

يقول الناظم كل صورة حصل فيها انقطاع بين الراوي وبين الشيخ ؛
فهذا منقطع .

طيب ؛ وهناك للمنقطع تعريفٌ خاص ؛ وهو **المنقطع الظاهر** ؛ وهو
إذا سقط الراوي في غير صورة المرسل ، والمعلق ، والمعضل ، وهذا
سيأتينا - إن شاء الله - بعد دراسة هذه الأنواع ؛ أعني **المعضل**
والمعلق سيأتينا - إن شاء الله - أحكامها وما تتعلق بها .

وفي هذا القدر كفاية ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين .

طيب ؛ هذه بعض الأسئلة :

السؤال الأول : يقول أنا معوق بنسبة تسعين في المئة ، ، أو ربما
وأعمل عملا بسيطا مع أبي ، إلا أنني أستطيع العمل ولا أكثر منه حتى
لا يتسبب لي في مكروه ، وصاحب أبي لديه مؤسسة الزيتون ، وقال
ليس فيها نسبة صفر من مئة فوائد لا توجد أي نسبة ، ولعلمي أنها
ربوية والله أعلم تُدفع من طريق غير مباشر الضرائب ؛ لكن صاحب
أبي طلب مني أن أسير شركته وألح على أبي ، وأبي قبل وعلى الرغم من
أنني طلبت من أبي أن أعمل مثلا فرفض وأيضا كعمل في بيع الخضار ،
إلا أنه رفض قال : أعمال كثيرة رفضها لي ، وهذه قبلها - يعني التي
فيها ربا - ، أنا لا أدري هل سآكل الحرام أم لا ، لأني مجرد عامل في
هذه المؤسسة ولست مشاركا معهم في أي قرض ، عامل فقط ، هل
يجوز العمل أو لا ؟ ، وأبي يعتقد أن عملي حلال ولم يعترف لي أبدا
بكلامي بأن في ذلك شبهة الربا و- جزاكم الله خيرا - .

- هل أعمل ولا حرج في المال الذي أكتسبه ، أم ماذا أتركه وأقنع والدي ، فماذا أقول له إذا كان عملي حراما ؟

الجواب - بارك الله فيك - :

أولا : هذا العمل إن كنت متيقنا أن فيه نسبة ربا وفيه مال حرام وأيضا لو ترجح عندك بالقرائن والأدلة أن هذا العمل فيه شيء من الربا ؛ فهنا بين العلماء أنه لا يجوز العمل في هذا المكان ، إلا في حالة أن يكون العمل الذي تقوم به غير متعلق بهذه الفوائد ؛ كأن يكون العمل أصلا مقسما إلى أجزاء ؛ جزء يعمل في كذا ، وجزء يعمل في كذا ، فالجزء الذي فيه أنت لا علاقة له بهذه الفوائد ولا بهذه الربويات ، فبالتالي يظهر والله أعلم أنه لا مانع أن تعمل في هذا المكان الخالي من هذا الربا ، ثم إن كنت تظن وتشك وليس عندك دليل ، وهم قد قالوا لك أنه لا يوجد فيه ربا فلك أن تعمل بظاهر قولهم ، وهم إن كانوا أخفوا الحقيقة هم يتحملون الإثم وأنت لا شيء عليك والمال بالنسبة لك حلال ؛ لأنك عملت على الظاهر وسألت وقيل لك ليس فيه شيء من الحرام - طيب -

- ما الفرق بين الكذاب والمتهم بالكذب ؟

هذا سيأتينا - إن شاء الله - ؛ لكن لا مانع من بيانه سريعا ؛ العلماء - رحمهم الله تعالى - عندهم دقة ؛ فالكذاب ؛ من ثبت كذبه إمّا يعترف بنفسه ، وإمّا يأتي بسند صحيح ويركّب هذا السند من تلقاء نفسه بمتن آخر ، فيكتشفون العلماء كذبه ، وأمّا المتهم بالكذب ؛ فهذا الرجل الذي لا يعرف بالكذب ولا يعرف حاله ، ويأتي في سندٍ

رواته معروفون ، ويأتي الخبر المتن المنقول منكر ، فهنا يقول العلماء
" هذا الراوي الذي لا يُعرف هو المتهم بالكذب " ؛ بمعنى أنه لم
يثبت عليه الكذب ؛ ولكن يغلب على ظننا أنه وقع في الكذب إمّا عمدا
وإمّا خطأ ؛ ولذلك هناك فرق بين الكذاب ؛ فحديثه موضوع وهو شر
أنواع الحديث ، ومتهم بالكذب ؛ حديثه متروك وضعيف جدا وهو
أقل من الكذاب ، وكلاهما لا يتقوى ولا يُعمل بهما .

طيب ؛ يقول في الدرس الماضي : جاء في الإجازة الحديثية ؛ وهي
الإذن بالرواية وليس الإذن بالتدريس

- فما معنى الإذن بالرواية ، وما يستفيد الطالب منها ؟

نعم ؛ الإذن بالرواية أن الشيخ يقول للتلميذ ارو عني ، مثلا أنا أروي
عن شيخنا الإمام النجمي - رحمه الله تعالى - ، أجازني - رحمه الله
تعالى -

أن أروي عنه ، وشيخنا النجمي يروي عن شيخه القرعاوي - رحمه
الله تعالى - ، وشيخه القرعاوي إذن له بالرواية عنه ، وهكذا يروي
هذا الشيخ عن ذاك الشيخ حتى يتصل السند إلى النبي - صلى الله
عليه وسلم - .

إذا ؛ هذه هي الإجازة ؛ وهي الإذن بالرواية الحديثية .

- ما فائدتها ؟

اتصال السند ، فائدتها اتصال السند ، وأن تكون داخلا تحت قول
النبي - صلى الله عليه وسلم - : - يرجى له ذلك - (نَصَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ

مِئِي مَقَالَةٌ فَوْعَاهَا ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا ، فَرُبُّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) أو كما قال - عليه الصلاة والسلام - ، فيحصل بالإذن بالرواية والإجازة اتصال السند ، ويحصل شرف نقل حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - .

طيب ؛ أما **الإذن بالتدريس** ؛ فكأن أعلمك النحو ، أعلمك الفقه ، أشرح لك الأحاديث وأرى أنك صالح للتدريس قد فهمت وأصبحت مؤهلاً لتفيد الناس ، فأقول لك : درّس ، أنت الآن عندك قدرة علمية على التدريس ، وهذه أيضاً تزكية ؛ **إجازة بالتدريس** وهي تزكية لهذا الشيخ ، أو لهذا التلميذ كما قال مالك - رحمه الله تعالى - : **" ما أفيتت حتى شهد لي سبعون من أهل المدينة "** أو كما قال - رحمه الله تعالى - ، وطلبوا منه أن يفتي وأن يدرّس ، ولذلك سبق معنا أن **الإجازة الحديثية** لا يلزم منها التدريس .

- وفرقُ بين الإجازة بالتدريس والتزكية :

قال العلماء : **" الإجازة الحديثية رواية ؛ نقل ، والإجازة في التدريس ؛ دراية ، تعليم وتفهم "** ؛ ولذلك التفهيم والتعليم غير مجرد النقل كما في الحديث **(فَرُبُّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)**

ولذلك كما سبق يخطيء البعض أن **الإجازة الحديثية** ؛ تعني الإذن بالتدريس .

طيب ؛ يقول : أشكل علي أنك ذكرت في أحد الدروس مثلاً للحديث الحسن لغيره ؛ وهو حديث **(كُلُّوا الزَّيْتِ ، وَادَّهِنُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ مِنْ**

شَجَرَةٌ مُبَارَكَةٌ (٤) وأني قلت إسناده ضعيف ، وله طرق أخرى يتقوى فيرتقي إلى الحسن لغيره ،

يقول السائل :

أشكلك علي أني وجدت الألباني - رحمه الله تعالى - ذكر هذا الحديث في " **السلسلة الصحيحة** " من حديث عمر وأبي أسيد ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عباس ، ثم قال : **حديث صحيح**

- فكيف أنت تقول حسن لغيره ، وكيف الألباني يقول صحيح ؟

أقول لهذا السائل : - جزاك الله خيرا - وأحسنت في السؤال وتأدبت حين تورد السؤال بطريقة الإشكال والاستفهام وتنظر إمّا أن يكون الأستاذ أخطأ فيتراجع عن خطئه ، وإمّا أن يكون هناك إشكال فيبين لك الأستاذ أنه لا إشكال - بإذن الله تعالى - .

فأقول : أنا لم أخطئ - بإذن الله تعالى - والألباني لم يخطئ ، والإشكال سهل ، هيا تنبهوا معي هذا السؤال - يعني - فيه فائدة ، هذا السائل - جزاه الله خيرا - - يعني - جعلنا نجيب عليها

- ما هذه الفائدة ؟

أقول - بارك الله فيكم - : علماء الحديث بعضهم يقول : " إن الحديث الضعيف إذا جاء من طريقين أو ثلاثة أو أربعة أو عشرة حتى ، إن الحديث الضعيف إذا جاء من طريقين أو ثلاثة أو أربعة ما لم يتواتر - عفوا - ما لم يتواتر " ، - طيب - يقولون : " يظل كونه حسن لغيره ولو جاء من سبعة طرق أو ثمانية طرق ، مادام أنه كله - يعني - موصوف بكونه ضعيفا " ، وعلى هذا جرى جماعة من علماء

⁵ (أخرجه الترمذي في سننه

الحديث ، ومن علماء الحديث من يرى أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ؛ سبعة ، ثمانية ، أربعة ، وسبب الضعف يسير ، ولم يتكرر سبب الضعف ؛ يعني ليس مرسل هنا ومرسل هنا ، لا ؛ يعني هنا مرسل ، وهنا من منقطع ، وهنا مثلاً فيه راوٍ سيء الحفظ ، وهنا مثلاً فيه راوٍ مجهول ، فإذا جاء الضعيف من طرق متعددة ؛ أربعة ، خمسة ، ستة يمكن أن نقول صحيح لغيره اصطلاحاً فإذا ؛ الألباني سار على اصطلاح ، وكلامه صحيح لا غبار عليه ، وقد استدرك بعض أهل الأهواء على الألباني تصحيحه للأحاديث الضعيفة وقال : " حقها أن يُقال حسن "

فرد عليهم أهل العلم : " بأنه اصطلاح سار عليه الألباني وعليه المحدثون من قبل لا مانع منه "

فبهذا - بارك الله فيكم - نعلم أن الإشكال الذي ذكره هذا السائل - جزاه الله خيراً - يزول بمعرفة هذه المعلومة ، ولعل هذا آخر شيء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

